العرب
الإثنين 2019/12/30
السنة 42 العدد 11572

ربع أطفال العالم لا تعرف حكومات بلدانهم بوجودهم

عدم تسجيل المواليد يحرمهم من حقوقهم ويجعلهم أكثر عرضة للاستغلال والإيذاء

دق تقرير حديث لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ناقوس الخطر حول عدم تسجيل الملايين من الأطفال في سجلات المواليد الجدد في الكثير من دول العالم مما يجعلهم مغيبين بالنسبة للأنظمة والقوانين، ويهدد فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والخدمات الحيوية الأخرى، ويجعلهم أكثر عرضة للاستغلال والإيذاء.

نيويورك - تولي الكثير من دول العالم تسجيل المواليد الجدد أهمية قصوى باعتباره حقا من حقوقه الأساسية، ولكنه يمثل في بلدان عديدة أخرى خطوة حاسمة مفقودة مما يحول دون إرساء إثبات قانوني لهوية الطفل. ومن دون تسجيل الولادة، يصبح الأطفال غير مرئيين من قبل حكوماتهم، مما يعني أنهم قد يخسرون حقوقهم في الحصول على الحماية وعلى الخدمات الأساسية من قبيل الرعاية الصحية والتعليم، وفق منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

ونبهت هنريتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسف، إلى أن الملايين من الأطفال "يتسربون عبر الشقوق" بسبب عدم تسجيلهم في سجلات المواليد الجدد. وحذرت المسؤولة الأممية من أن الطفل غير المسجل عند الولادة يعتبر غير موجود في نظر الحكومة والقانون.

هنريتا فور

الملايين من الأطفال يتسربون عبر الشقوق بسبب عدم تسجيلهم

وكشفت اليونيسف في تقرير حديث، أنه "على الرغم من تزايد أعداد المواليد الجدد المسجلين بشكل كبير خلال العقد الماضي، إلا أن ربع الأطفال في العالم لا يزالون في عداد المفقودين"، مما يجعلهم "غير مرئيين" بالنسبة للأنظمة والقوانين.

وأضافت هنريتا فور أنه من دون توفير إثبات الهوية للمواليد الجدد غالبا ما يتم استبعاد الأطفال من التعليم والرعاية الصحية والخدمات الحيوية الأخرى، ويكونون أكثر عرضة للاستغلال والإيذاء. وأفادت اليونيسف بأن ولادة طفل واحد، من بين كل أربعة أطفال دون سن الخامسة لم يتم تسجيلها رسميا، وذلك يعادل حوالي 166 مليون طفل غير مسجل، على مستوى العالم. ويعيش نصف هؤلاء الأطفال في خمسة بلدان فقط: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، والهند، ونيجيريا، وباكستان.

وحتى عندما يُسجَّل الأطفال، فقد لا يملكون إثباتا على التسجيل. ويُقدّر أنه يوجد 237 مليون طفل دون سن الخامسة في العالم لا يملكون شهادة ميلاد.

وأطلقت اليونيسف نتائج تقريرها تحت عنوان "تسجيل المواليد لكل طفل بحلول عام 2030: هل نحن على الطريق الصحيح؟"، في الذكرى الـ73 لإنشاء المنظمة المعنية بحماية الأطفال.

وقالت إن نحو ربع الأطفال دون سن الخامسة في العالم لم يتم تسجيل ولاداتهم قط، وإن حياة هؤلاء الأطفال مهمة، ولكن لا يمكن حمايتهم إذا كانت حكوماتهم نفسها لا تعرف أنهم موجودون. وحلل التقرير بيانات سجلات المواليد في 174 دولة، ليكشف أن نسبة الأطفال المسجلين على مستوى العالم ارتفعت بنحو 20 بالمئة مقارنة بعشر سنوات مضت. ويمثل ذلك ارتفاع نسبة أعداد مواليد العالم المسجلين من 63 بالمئة إلى 75 بالمئة.

وحسبما ما أوردت المنظمة، ستحتاج واحدة من بين كل ثلاثة بلدان تقريبا إلى تعزيز تقدمها بشكل عاجل نحو تحقيق هذا الهدف، حيث أنها تضم حوالي ثلث أطفال العالم ممن هم دون سن الخامسة. وبينت أن تسجيل الولادة هو عملية تسجيل ولادة الطفل، في سجل ثابت ورسمي يدل على وجود الطفل، ويوفر إقرارا قانونيا بهويته. وكحد أدنى، يُرسي تسجيل الولادة سجلا قانونيا بشأن مكان ولادة الطفل وهوية والديه. وتسجيل الولادة مطلوب لاستصدار شهادة ولادة، وهي أول إثبات قانوني بشأن هوية الطفل.

ولا يقتصر الأمر على أن تسجيل الولادة هو حق أساسي من حقوق الإنسان، بل إنه يساعد على ضمان إعمال الحقوق الأخرى للطفل، من قبيل الحق في الحماية من العنف، والحق في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالرعاية الصحية والعدالة. وتُساعد المعلومات التي تُجمع من تسجيل الولادات الحكومة في تحديد سبل إنفاق الأموال، وما هي المناطق التي يجب التركيز عليها في برامج التنمية من قبيل التعليم والتحصين.

ويعتبر تسجيل الولادة الطريقة القانونية الوحيدة لاستصدار شهادة ولادة للطفل. وبوسع هذا الإثبات القانوني للهوية أن يحمي الطفل من العنف والإساءات والاستغلال. ولا يتمكن الأطفال من إثبات أعمارهم دون شهادة ولادة، مما يعرضهم لخطر أكبر بأن يُجبروا على الزواج المبكر أو الالتحاق بسوق العمل أو التجنيد في القوات المسلحة.

كما يمكن أن يحمي تسجيل الولادة الأطفال المهاجرين واللاجئين من الفصل بين أفراد الأسرة، والاتجار بالبشر، والتبني غير القانوني. ومن دونه، يواجه الأطفال خطرا أكبر بكثير بانعدام الجنسية، ويعني هذا أنه لن تكون لهم أي روابط قانونية مع أي بلد، بما في ذلك الجنسية، وفق اليونسيف.

كما أشارت إلى أنه من دون شهادة الولادة، لا يتمكن العديد من الأطفال من الحصول على التحصين المعتاد وغيره من خدمات الرعاية الصحية. وقد لا يتمكنون من الالتحاق بالمدرسة أو التسجيل للامتحانات، ونتيجة لذلك، تصبح فرصهم المستقبلية في الحصول على عمل محدودة جدا، مما يرجح إمكانية وقوعهم في براثن الفقر بنسبة كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك يحتاج الأطفال إلى وثائق الهوية الرسمية في المرحلة المبكرة من البلوغ ليتمكنوا من إجراء تعاملات أساسية ولكنها مهمة، من قبيل فتح حساب مصرفي، والتسجيل للتصويت، والحصول على جواز سفر، ودخول سوق العمل الرسمي، وشراء عقار أو امتلاكه عن طريق الإرث، والحصول على المساعدة الاجتماعية.

وتحول العديد من الأسباب دون تسجيل الأطفال، وفي معظم الظروف، يعيش هؤلاء الأطفال في أسر فقيرة، وغالبا في المناطق الريفية التي لا يتوفر لها سوى إمكانية وصول محدودة لخدمات التسجيل، أو في بلدان تفتقر لأنظمة تسجيل مدني تؤدي وظائفها تماما، كما هي الحال في أكثر من 100 بلد.

وقد يكون الوالدان غير عارفين بتسجيل الولادة أو لا يدركان مدى أهميته، كما تمثل الكلفة عائقا كبيرا أيضا فقد يكون الوالدان غير قادرين على تحمل التكاليف المرتبطة بالتسجيل، بما في ذلك السفر إلى مواقع التسجيل أو رسوم التأخير.

وتحقق أقليات إثنية أو دينية معينة معدلات أدنى لتسجيل الولادات مقارنة مع المعدل الوطني. وقد يكون سبب ذلك أن ثقافة هذه الأقليات تولي أهمية أكبر لعادات أخرى من قبيل مراسيم تسمية المولود، أو لأن الأقلية مهمشة، وغالبا تعيش في مناطق نائية، أو لا تعترف بها الحكومة. ولا تتمتع النساء بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجال عندما يتعلق الأمر بتسجيل الولادات في عدد من البلدان، ولا تتمكن بعض النساء من تسجيل أطفالهن على الإطلاق، في حين قد تتمكن نساء أخريات من تسجيل الطفل بوجود الأب فقط.

وتابعت موضحة "قد تواجه الأم تمييزا عندما تسعى لتسجيل طفلها، وذلك لأسباب بسيطة من قبيل أنها لا تملك بطاقة هوية شخصية أو شهادة زواج، أو إذا كان الأب غير موجود أو غير مسمى في نموذج طلب شهادة الولادة. وقد لا تتمكن النساء من تسجيل أطفالهن إذا كان الأب مجهولا، أو إذا رفض الإقرار بالأبوة، كما هي الحال في حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم".

وأضافت أنه يمكن للافتقار لتسجيل الولادة أيضا أن يزيد الفجوات القائمة في مجالات من قبيل التعليم، وثمة 132 مليون فتاة غير ملتحقة بالمدارس في العالم، وتزيد إمكانية ألا تلتحق تلك الفتيات أبدا بالمدارس مقارنة مع الأولاد غير الملتحقين حاليا بالمدارس، كما أن الافتقار إلى شهادة ولادة يزيد صعوبة الالتحاق بالمدارس. إضافة إلى ذلك، تواجه الفتيات اللاتي لا يملكن شهادة ولادة ولا يتمكن من إثبات أعمارهن قانونيا خطرا أكبر بالزواج المبكر، وتصبح إمكانية إتمامهن للدراسة أقل بكثير بعد ذلك.

الأردنيون يميلون إلى إخفاء زواجهم الثاني عن أسرهم

عمان - أظهر مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لسنتي 2017–2018 أن الأزواج في الأردن يميلون إلى إخفاء زواجهم بامرأة أخرى أو أكثر، وأن العديد من الزوجات قد لا يعلمن بزواج أزواجهن من نساء أخريات، وفق جمعية معهد تضامن النساء الأردني "تضامن".

وأوضحت "تضامن" أن المسح الذي شمل الرجال والنساء المتزوجين حاليا وأعمارهم ما بين 15–49 عاما، أكد أن 4 بالمئة فقط من النساء أفدن بأن أزواجهن لديهم أكثر من زوجة واحدة، فيما قال 1 بالمئة فقط من الرجال بأن لديهم أكثر من زوجة واحدة.

وفي مقابل ذلك كشف تقرير دائرة قاضي القضاة السنوي لعام 2018 في الأردن أن عدد عقود الزواج المكرر أي تعدد الزوجات، خلال آخر 5 سنوات بلغ أكثر من 30 ألف عقد بين 2014 و2018 بنسبة بلغت 7.6 بالمئة من مجمل عقود الزواج والبالغة أكثر من 400 ألف عقد.

وأظهرت النتائج علاقة طردية ما بين التقدم في العمر وتعدد الزوجات حيث أفادت 7 بالمئة من الزوجات اللاتي أعمارهن ما بين 45 و49 عاما أن لدى أزواجهن زوجة أخرى واحدة أو أكثر، مقارنة مع 2 بالمئة فقط من الزوجات اللاتي أعمارهن ما بين 15 و29 عاما.

وكشف المسح بأن محافظة المفرق كانت الأعلى في تعدد الزوجات بنسبة 7 بالمئة، ومحافظة العقبة الأدنى بنسبة 2 بالمئة، وينتشر تعدد الزوجات في المناطق الريفية بنسبة 6 بالمئة أكثر من المناطق الحضرية حيث بلغت نسبة تعدد الزوجات 4.1 بالمئة. كما توصل المسح إلى أن انتشار تعدد الزوجات يقل كلما تحسن الوضع المادي للزوجات والأزواج.

وأفادت "تضامن" أن للتعليم أثرا مباشرا في تعدد الزوجات من عدمه، حيث أفادت 13 بالمئة من النساء المتزوجات الأميات بوجود واحدة أو أكثر من الزوجات الأخريات لأزواجهن، مقابل 2 بالمئة فقط من الزوجات المتعلمات تعليما عاليا، وكذلك الحال بالنسبة للأزواج حيث أفاد 0.1 بالمئة من الأزواج ذوي المستويات التعليمية العالية عن وجود أكثر من زوجة واحدة، مقابل 5 بالمئة من الأزواج غير المتعلمين.

وقالت "تضامن" إنه على المحكمة تبليغ الزوجة الأولى أو الزوجات إن كان للزوج أكثر من زوجة بعقد الزواج بعد إجرائه وذلك وفق قانون أصول المحاكمات الشرعية. وأضافت الجمعية الأردنية أن النصوص القانونية تفرض على القاضي قبل إجراء عقد زواج المتزوج التحقق من قدرة الزوج المالية على المهر والنفقة، وهو إجراء تنظيمي يستند إلى سلطة ولي الأمر التقديرية في تنظيم المباح رعاية للمصلحة، ومنعا لوقوع الضرر.

كما شدد القانون على ضرورة إفهام المخطوبة بأن خاطبها متزوج بأخرى، منعا لوقوع الضرر، وأوجبت إعلام الزوجة الأولى بعقد الزواج بعد إجرائه كي لا يكون عدم علمها بالزواج سببا في ضياع الحقوق.

أبناؤنا ليسوا ملائكة

رابعة الختام
كاتبة مصرية

شغل مقطع مصور لأميركية تطلق النار على هواتف أبنائها مواقع التواصل الاجتماعي، وهي تردد: أريد استعادتهم من وحش التكنولوجيا المدمر.

وتبادل رواد مواقع التواصل الاجتماعي ذات المقطع تدليلا على ضرورة التخلص من وحش التكنولوجيا -على حد تعبير الأم- إذ يرونه سارقا للوقت والعمر، مدمرا للعلاقات الاجتماعية وضاربا بصلة الأرحام عرض الحائط.

صيحة "حطموا الهواتف" انطلقت بسرعة البرق، ما هي برأيي سوى "استجابة سريعة وردة فعل غاضبة على سلوك الأبناء العابث مع من حولهم".

بصوت مشحون بغضب رافض قالت بإنجليزيتها الواثقة "سأطلق النار على هواتفكم، أنا هنا لأشجب وأستنكر تأثير مواقع التواصل الاجتماعي السيء على أبنائي، وأهمها عصيان الأوامر وقلة الاحترام".

هذا رائع، رائع للغاية، في مشهد صادم والجميع مشدوهين من تصرف الأم، تردد على مسامع أولادها، "هذا رائع" مرارا.

كان الابن يحضر القطع المتهشمة قائلا "هذا ما تبقى من الشاشة"، وهي تردد "كلمات أبنائي بالنسبة لي أكثر أهمية من أي جهاز إلكتروني، وأرفض أن يكون لهذه الأجهزة تأثير سلبي عليهم، لا أريد لهم التواصل مع غرباء لا يعرفونهم، أو التورط بمشكلات لا دخل لهم بها، كما يقعون في المشاكل في مدارسهم بسبب إحضارهم هواتفهم".

أخرجت طاقة غضب هائلة ربما كانت هذه الطاقة موجهة لأبنائها بالأساس، لكننا دائما كآباء وأمهات من الصعب علينا الاعتراف بخطأ أبنائنا، غالبا ما نعلق الخطأ على الآخر، أيا ما كان هذا الآخر، فآخر اهتمام تلك المرأة هو هواتف أبنائها، وانشغالهم الدائم بمواقع التواصل الاجتماعي، والتفاعل المتواصل المحموم مع الغرباء والأصدقاء، وإهمالها، وعصيان أوامرها.

عقدت مقارنة سريعة بين الأم الغاضبة من التكنولوجيا وجارتي التي لم تحظ بفرصة حقيقية للتعليم ولا تعرف كيف تستعمل هاتفا، ولكن رجاحة عقلها كانت تفوق الخيال عندما علمت بالصدفة بوقوع ابنتها المراهقة في شباك شاب منفلت السلوك. لم تلمها أو توبّخها أو تعنفها ولكن غمرت ابنتها بالحنان والاهتمام، استدعت صديقاتها لتشاركهن الهوايات والحوارات، وقسمت الأدوار على أفراد أسرتها ليملأوا فراغ ابنتها ويجذبوها إلى أحلام وطموحات الأسرة.

لم تنكر الأم البسيطة على ابنتها المشاعر المرهفة ولم تنتظر منها نضجا، أو تستنكر حبها، ولكنها أدركت التقصير في دورها، وعملت على تشييد حصن يحميها من فتن ومطامع الأغراب بتوجيه مشاعرها المرهفة إلى ما ينفعها ويعينها على تحقيق الأمان والاستقرر في حياتها.

مربط الفرس أن الأبناء دائما بنظر الآباء مسروقون من قبل عنصر بشري أو غير ذلك، أما هم فملائكة لا يخطئون، ولا ذنب لهم، نحن لا نلقي عليهم بلوم.

يبدو أن جميعنا يحتاج أحيانا لوقفة تشبه وقفة تلك الأم الأميركية، لا أنادي بتحطيم الهواتف بالطبع، فكما لها أضرار بالتأكيد لها منافع عديدة، وبات تواصلنا عن طريقها واقعا لا مفر منه، وإلا تحولنا إلى أهل الكهف، وانسلخنا عن عالمنا وواقعنا بسهولة وعدنا إلى عصور الجهل التكنولوجي.

نحن نعيش في عالم شديد التشابك والتعقيد، على كل المستويات تلاحقنا المخاطر، وبالقطع تلاحق الصغار قليلي الخبرات والتجارب بصورة مرعبة، تحتاج للتمهل وإعادة النظر في كل ما حولنا أو بالأحرى حولهم.

جميعنا بحاجة إلى وقفة مع حقيقة ما نقدمه لأبنائنا بعد أن استسلمنا لبعدهم عن عالمهم الواقعي، وكل ما يسرقهم من حياتهم الطبيعية ويقذف بهم إلى عالم بعيد، خاصة العالم الافتراضي الذي يجلب العديد من المشكلات للأبناء خاصة في سنهم الصغيرة، وسنوات المراهقة والشباب، ومحاولة استغلالهم بطريقة ما.

الخوف على أبنائنا بات شبحا ينغص حياتنا، ونعيب زماننا والعيب فينا. لا تنكروا عليهم شغفهم بالتكنولوجيا وأهمية إتقانها وساعدوهم على الاستفادة منها وتوجيهها إلى ما ينفعهم.

الخوف على أبنائنا بات شبحا ينغص حياتنا، ونعيب زماننا والعيب فينا. لا تنكروا عليهم شغفهم بالتكنولوجيا وأهمية إتقانها وساعدوهم على الاستفادة منها

موضة

الفستان المرصع بالترتر مثالي لحفلات رأس السنة

أوردت مجلة "آل" أن الفستان المرصع بالترتر يعد خيارا مثاليا لحفلات رأس السنة؛ حيث إنه يمنح المرأة إطلالة متلألئة تنطق بالأناقة والفخامة.

وأوضحت المجلة المعنية بالموضة والجمال أن الفستان المرصع بالترتر يتلألأ هذا الموسم باللون الفضي أو الأزرق الليلي، مشيرة إلى أنه يأتي بقصات مختلفة ليرضي كل الأذواق؛ حيث تخطف بعض الموديلات الأنظار إليها من خلال القصات ذات الطابع المثير كالقصة القصيرة أو القصة الكاشفة للظهر أو القصة الكاشفة للأكتاف أو القصة ذات حمالات العنق.

وتأتي موديلات أخرى بقصات أكثر احتشاما؛ حيث تأتي بأكمام طويلة ومنتفخة أو ياقة واقفة ومغلقة على غرار القميص. وبسبب المظهر الصارخ للفستان المرصع بالترتر ينبغي أن تتحلى الإكسسوارات بالبساطة والهدوء، وذلك للبعد عن المبالغة والتكلف من ناحية ولتسليط الأضواء على الفستان من ناحية أخرى. وبناء على ذلك يمكن تنسيق الفستان مع حقيبة كلاتش من الجلد وذات لون أحادي هادئ وحذاء ذي كعب عال أو صندل ذي أربطة يتحلى بالبساطة. وبالمثل ينبغي أن يتسم المكياج بالبساطة والهدوء، وذلك من خلال الاعتماد على درجات النيود الشفافة.